

فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا
إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿١﴾ .

هذه هى تعاليم الإسلام ، ولو أنَّ المسلمين اتبعوها
ورعوها حق رعايتها ، لانهصر الطلاق فى أضيق نطاق .



● متى وكيف يقع الطلاق ؟

على أنَّ الإسلام لم يشرع الطلاق فى كل وقت ،
ولا فى كل حال ، إن الطلاق المشروع الذى جاء به القرآن
والسُّنة : أن يتأنى الرجل ويتخير الوقت المناسب ، فلا
يُطَلِّق امرأته فى حيض ، ولا فى طُهر جامعها فيه ، فإن
فعل كان طلاقه طلاقاً بدعياً محرماً ، وقد ذهب بعض
الفقهاء إلى أنه لا يقع ، لأنه أوقعه على غير ما أمر
الرسول ﷺ . وفى الحديث الصحيح : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا
لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (٢) أى مردود على صاحبه .

ويجب أن يكون المطلق فى حالة وعى ، واتزان واختيار ،

(١) النساء : ٣٥ (٢) رواه مسلم برقم (١٧١٨) عن عائشة .

فإذا كان فاقد الوعي ، أو مُكْرَهاً ، أو غضبان غضباً أغلق عليه قصده وتصوره ، فتفوّه بما لم يكن يريد ، فهذا لا يقع على الصحيح ، للحديث الشريف : « لا طلاق فى إغلاق » (١) . . فسره أبو داود بالغضب ، وفسره غيره بالإكراه ، وكلاهما صحيح .

ويجب أن يكون قاصداً للطلاق والانفصال عن زوجته بالفعل . أما أن يجعل من الطلاق يميناً يحلف به ، أو يهدد به ويتوعد ، فلا يقع على الصحيح كما قال بذلك بعض علماء السلف ، ورجحه العلامة ابن القيم ، وشيخه ابن تيمية .

وإذا كانت كل هذه الأنواع من الطلاق لا تقع ، فقد بقى الطلاق المُنَوَّى المقصود ، الذى يفكر فيه الزوج ، ويدرسه قبل أن يقدم عليه ، ويراه العلاج الفذ ، للخلاص من حياة لا يطيق صبراً عليها . فهذا هو الذى قال فيه ابن عباس : « إنما الطلاق عن وَطَرٍ » (٢) .



-
- (١) رواه أبو داود برقم (٢١٩٣) ، وابن ماجه برقم (٢٠٤٦) عن عائشة .
- (٢) ذكره البخارى فى ترجمة باب (١١) ، كتاب الطلاق : ١٦٨/٦ عن ابن عباس .

● ما بعد الطلاق :

على أن وقوع الطلاق لا يقطع حبل الزوجية قطعاً باتاً ،
لا سبيل إلى إصلاحه ، كلا ، فالطلاق - كما جاء في
القرآن - يعطى لكل مطلق فرصتين للمراجعة وتدارك الأمر .
فلا بد أن يكون الطلاق مرة بعد مرة ، فإذا لم تُجدِ المرتان
كانت الثالثة هى الباتة القاطعة . فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجاً غيره .

ولهذا كان جمع الثلاث فى لفظة واحدة ضد ما شرعه
القرآن ، وهذا ما بيّنه واستدل له شيخ الإسلام ابن تيمية
وتلميذه ابن القيم ، وأخذت به المحاكم الشرعية فى كثير
من البلاد العربية .

وعلى كل حال فالطلاق لا يحرم المرأة من نفقتها ،
طوال مدة العدة ، ولا يبيح للزوج إخراجها من بيت
الزوجية ، بل يفرض عليه أن تبقى فى بيتها قريبة منه ،
لعل الحنين يعود ، والقلوب تصفو ، والبواعث تتجدد :
﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ (١) .

(١) الطلاق : ١

والطلاق لا يبيح للرجل أن يأكل على المرأة مهرها ، أو يسترد منها ما أعطى من قبل : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ (١) .

كما أن لها حق المتعة بما يقرره العرف : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢) ، وهذا عام لكل مطلقة جبراً لخاطرها ، وتعويضاً لها .

كما لا يحل للمطلق أن يشنع على زوجته أو يشيع عنها السوء أو يؤذيها في نفسها أو أهلها بعد فراقها : ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٣) ، ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٤) .

هذا هو الطلاق كما شرعه الإسلام .

إنه العلاج الذى ينبغى ، فى الوقت الذى ينبغى ، وبالقدر الذى ينبغى ، وبالأسلوب الذى ينبغى ، للهدف الذى ينبغى .

ولقد حرمت المسيحية الطلاق تحريماً باتاً عند الكاثوليك ،

(٢) البقرة : ٢٤١

(٤) البقرة : ٢٣٧

(١) البقرة : ٢٢٩

(٣) البقرة : ٢٢٩

وباستثناء علّة الزنى عند الأورثوذكس ، وحجّتهم فى ذلك :
 أنّ ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان ! أما المسلمون فعندهم :
 أنّ الله هو الذى جمع ، وهو الذى فرّق ، بأحكام شرعه ،
 فهو يُشرّع لعباده ما يصلح لهم ، وهو أعلم بهم . .
 فكانت النتيجة أن خرج الكثيرون من المسيحيين على هذا
 التحريم ، مما اضطر معظم الدول المسيحية إلى سنّ قوانين
 وضعية ، تُبيح لهم الطلاق بغير قيود الإسلام والتزاماته
 وآدابه . فلا عجب أن صاروا يُطلّقون لأتفه الأسباب ،
 وأن صارت حياتهم الزوجية عُرضة للانحلال والانهيار .



● لماذا جعل الطلاق بيد الرجل ؟

ويقولون : لماذا جعل الطلاق بيد الرجل وحده ؟
 ونقول : إنّ الرجل هو رب الأسرة وعائلها ، والمسؤول
 الأول عنها ، وهو الذى دفع المهر ، وما بعد المهر ، حتى
 قام ببناء الأسرة على كاهله ، ومن كان كذلك كان عزيزاً
 عليه أن يتحطم بناء الأسرة إلا لدوافع غلبة ، وضرورات
 قاهرة ، تجعله يضحي بكل تلك النفقات والخسائر من أجلها .

ثم إنّ الرجل أبصرُ بالعواقب ، وأكثر تريثاً ، وأقلُّ تأثراً
من المرأة ، فهو أولى أن تكون العُقْدَةُ في يده ، أما المرأة
فهى سريعة التأثير ، شديدة الانفعال ، حارة العاطفة ،
فلو كان بيدها الطلاق لأسرعت به لآتفه الأسباب ، وكلما
نشب خلاف صغير .

كما أنه ليس من المصلحة أن يُفوّض الطلاق إلى
المحكمة ، فليس كل أسباب الطلاق مما يجوز أن يُذاع في
المحاكم ، يتناقله المحامون والكتّاب ويصبح مُضغّة في
الأفواه .

على أن الغربيين قد جعلوا الطلاق عن طريق المحكمة ،
فما قلَّ الطلاق عندهم ، ولا وقفت المحكمة في سبيل
رجل أو امرأة يرغب في الطلاق .



● كيف تتخلص الزوجة الكارهة من زوجها ؟

وهناك سؤال يعن لكثير من الناس : إذا كان الطلاق بيد
الرجل - كما عرفنا من أسباب ومبررات - فما الذي
جعله الشرع بيد المرأة ؟ وما سبيلها إلى التخلص من نير

الزوج إذا كرهت الحياة معه لغلظ طبعه ، أو سوء خلقه ،
أو لتقصيره فى حقوقها تقصيراً ظاهراً ، أو لعجزه البدنى
أو المالى عن الوفاء بهذه الحقوق ، أو لغير ذلك من
الأسباب ؟

والجواب : أن الشارع الحكيم جعل للمرأة عدة مخارج ،
تستطيع بأحدها التخلص من ورطتها :

١ - اشتراطها فى العقد أن يكون الطلاق بيدها ، فهذا
جائز عند أبى حنيفة وأحمد . وفى الصحيح : « أحق
الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج » (١) .

٢ - الخُلْع : فللمرأة الكارهة لزوجها أن تفدى نفسها
منه بأن ترد عليه ما أخذت من صداق ونحوه ، إذ ليس من
العدل أن تكون هى الراغبة فى الفراق وهدم عش الزوجية ،
ويكون الرجل هو الغارم وحده . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ
بِهِ ﴾ (٢) .

(١) متفق عليه من حديث عقبة بن عامر ، اللؤلؤ والمرجان :

(٢) البقرة : ٢٢٩

٨٩٤/٢

وفى السُّنَّة : أَنَّ امرأةً ثابت بن قيس شكت إلى الرسول ﷺ شدة بغضها له ، فقال لها : « أتردين عليه حديقته » ؟ - وكانت هى مهرها - فقالت : نعم . فأمر الرسول ثابتاً أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد (١) .

٣ - تفريق الحَكَمَيْن عند الشقاق . . فقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ (٢) ، وتسمية القرآن لهذا المجلس العائلى بـ « الحَكَمَيْن » يدل على أن لهما حقَّ الحكم والفصل . وقد قال بعض الصحابة للحَكَمَيْن : إِنْ شِئْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا فَاجْمَعَا ، وَإِنْ شِئْتُمَا أَنْ تَفْرُقَا فَفْرُقَا .

٤ - التفريق للعيوب الجنسية . . فإذا كان فى الرجل عيب يعجزه عن الاتصال الجنسى ، فللمرأة أن ترفع أمرها إلى القضاء فيحكم بالتفريق بينهما ، دفعاً للضرر عنها ، إذ لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام .

(١) البخارى : ٦ / ١٧٠ كتاب الطلاق باب (١٢) عن ابن عباس .

(٢) النساء : ٣٥

٥ - التطلاق لمضارة الزوجة . . إذا ضار الزوج زوجته وأذاها وضيَّقَ عليها ظلماً ، كأن امتنع من الإنفاق عليها ، فللمرأة أن تطلب من القاضي تطليقها ، فيطلقها عليه جبراً ، ليرفع الضرر والظلم عنها . قال تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَاراً لَّتَعْتَدُوا ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٢) . ومن مضارها : ضربها بغير حق .

بل لقد ذهب بعض الأئمة إلى جواز التفريق بين المرأة وزوجها المعسر ، إذا عجز عن النفقة ، وطلبت هي ذلك ، لأن الشرع لم يكلفها الصبر على الجوع مع زوج فقير ، ما لم تقبل هي ذلك من باب الوفاء ومكارم الأخلاق .

وبهذه المخارج فتح الإسلام للمرأة أبواباً عدة للتحرر من قسوة بعض الأزواج ، وتسلبهم بغير حق (٣) .

إنَّ القوانين التي يضعها الرجال ، لا يبعد أن تجور على

(٢) البقرة : ٢٢٩

(١) البقرة : ٢٣١

(٣) انظر : « حق الزوجة الكارهة » من كتابي « فتاوى

معاصرة » : ٣٦١ / ٢ - ٣٦٦

حقوق النساء ، أما القانون الذى يضعه خالق الرجل والمرأة
وربهما ، فلا جور فيه ولا محاباة ، إنه العدل كل العدل :
﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (١) .



● إساءة استخدام الطلاق :

بقى أن نقول : إن كثيراً من المسلمين أساءوا استخدام
الطلاق ، ووضعوه فى غير موضعه ، وشهروه سيفاً
مصلتاً على عنق الزوجة ، واستعملوه يميناً يُحلف به على
ما عظم وما هان من الأشياء ، وتوسّع كثير من الفقهاء فى
إيقاع الطلاق ، حتى طلاق السكران والغضبان ، بل المُكره ،
مع أن الحديث يقول : « لا طلاق فى إغلاق » (٢) ،
وابن عباس يقول : « إنما الطلاق عن وطر » حتى أوقعوا
طلاق الثلاث بلفظة واحدة فى حالة غضب أُريد به التهديد
فى شجار خارج البيت ، وهو مع زوجته فى غاية السعادة
والتوفيق !

ولكن الذى تدل عليه النصوص ومقاصد الشريعة

السمحة فى بناء الأسرة والمحافظة عليها هو التضييق فى إيقاع الطلاق ، فلا يقع إلا بلفظ معين ، فى وقت معين ، بنية معينة . وهو الذى ندين الله به ، وهو ما اتجه إليه الإمام البخارى ، وبعض السلف ، وأيده ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما . وهو الذى يُعبّر عن روح الإسلام .

أما سوء الفهم أو سوء التنفيذ لأحكام الإسلام ، فهو مسؤولية المسلمين ، وليست مسؤولية الإسلام .



تعدد الزوجات

يتناول المبشرون والمستشرقون موضوع « تعدد الزوجات » وكأنه شعيرة من شعائر الإسلام ، أو واجب من واجباته ، أو على الأقل مستحب من مستحباته . وهذا ضلال أو تضليل ، فالأصل الغالب فى زواج المسلم : أن يتزوج الرجل بامرأة واحدة تكون سبكن نفسه ، وأنس قلبه ، وربة بيته ، وموضع سره ، وبذلك ترفرف عليهما السكينة والمودة والرحمة ، التى هى أركان الحياة الزوجية فى نظر القرآن . ولذا قال العلماء : يكره لمن له زوجة تعفه وتكفيه أن يتزوج عليها ، لما فيه من تعريض نفسه للمحرّم ، قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ (١) .

وقال النبى ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَهِ مَائِلٌ » (٢) .

(١) النساء : ١٢٩

(٢) رواه أبو داود - واللفظ له - (٣١٣٣) ، والترمذى (١١٤١) ، والنسائى : ٦٣/٧ ، وابن ماجه (١٩٦٩) ، والدارمى ص ٥٣٩ ، وأحمد : ٣٤٧/٢ ، ٤٧١ ، جميعهم عن أبى هريرة .

أما مَنْ كان عاجزاً عن الإنفاق على الزوجة الثانية ،
أو كان يخشى من نفسه ألا يعدل ^(١) بين زوجتيه فحرام
عليه أن يُقدم على الزواج من الأُخرى ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ^(٢) .

وإذا كان الأفضل فى الزواج أن يقتصر المرء على واحدة
- اتقاءً للمزالق وخشية من المتاعب فى الدنيا والعقوبة
فى الآخرة . فإن هناك اعتبارات إنسانية : فردية واجتماعية
(سنذكرها) جعلت الإسلام يبيح للمسلم أن يتزوج بأكثر
من واحدة ، لأنه الدين الذى يوافق الفطرة السليمة ،

(١) من العدل الواجب أن يُسوَّى بينهما فى النفقة والكسوة
والمبيت ، ويحرم عليه أن يدخل فى ليلة إحداهن إلى غيرها إلا لضرورة
كمريض شديد مخوف ، كما يحرم الدخول فى نهارها إلا لحاجة ،
كعيادة فى مرض غير مخوف ، وسؤال عن أمر يحتاج إليه ، فإن
لم يمكن فلا قضاء عليه لأنه يسير ، وإن مكث أو قضى شهوته
منها لزمه القضاء ، بأن يدخل على المظلومة فى ليلة أُخرى
فيمكث عندها بقدر ما مكث عند تلك ، هذا ما قرره الفقهاء بياناً
للدلول العدل المفروض .

(٢) النساء : ٣

ويعالج الواقع الماثل ، دون هرب ولا شطط ، ولا إغراق
فى الخيال .



● تعدد الزوجات بين الأمم القديمة والإسلام :

يتحدث بعض الناس عن تعدد الزوجات وكأن الإسلام
هو أول من شرعه ، وهو جهل منهم أو تجاهل للتاريخ ،
فقد كان كثير من الأمم والملل - قبل الإسلام - يبيحون
التزوج بالجم الغفير من النساء قد يبلغ العشرات ، وقد
يصل إلى المائة وأكثر ، دون اشتراط لشرط ، ولا تقيد
بقيد . وقد ذكر « العهد القديم » أن داود كان عنده
ثلاثمائة امرأة ، وأن سليمان كان عنده سبعمائة ما بين
زوجة وسُرِّيَّة .

فلما جاء الإسلام وضع لتعدد الزوجات قيداً وشرطاً .

فأما القيد فجعل الحد الأقصى للزوجات أربعاً . وقد
أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبى ﷺ :
« اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » (١) . وكذلك من

(١) رواه الترمذى (١١٢٨) ، وابن ماجه (١٩٥٣) عن ابن عمر .

أسلم عن ثمان وعن خمس ، أمره الرسول ﷺ ألا يمسك
منهن إلا أربعاً .

أما زواج الرسول ﷺ بتسع فكان هذا شيئاً خصّه الله
به ، لحاجة الدعوة في حياته ، وحاجة الأمة إليهن بعد
وفاته ، وقد عاش جُلَّ حياته مع زوجة واحدة ، هي
خديجة رضى الله عنها ، وكان هذا تكريماً من الله تعالى
لنسائه ، اللاتى اخترن الله ورسوله والدار الآخرة ، ولذا
حرّم عليه أن يتزوج غيرهن أو يُبدّل إحداهن بأخرى ، كما
قال تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ
بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ (١) .



● العدل شرط إباحة التعدد :

وأما الشرط الذى اشترطه الإسلام لتعدد الزوجات ،
فهو ثقة المسلم فى نفسه ، أن يعدل بين زوجتيه ، فى
المأكل والمشرب والملبس والسكن والمبيت والنفقة ، فمن لم
يثق فى نفسه فى القدرة على هذه الحقوق ، بالعدل

(١) الأحزاب : ٥٢

والتسوية ، حَرَمَ عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ لِاحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْرُ أَحَدُ شِقِيهِ سَاقِطًا - أَوْ مَائِلًا » (٢) .

والميل الذى حَذَّرَ منه هذا الحديث ، هو الجَوْرُ على حقوقها ، لا مجرد الميل القلبي ، فإن هذا داخل فى العدل الذى لا يُسْتَطَاع ، والذى عفا الله عنه وسامح فى شأنه ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَكِنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ (٣) ، ولهذا كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ، ويقول : « اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » (٤) يعنى بما لا يملكه : أمر القلب والميل العاطفى إلى إحداهن خاصة .

(٢) سبق تخريجه ص ١١٨

(١) النساء : ٣

(٣) النساء : ١٢٩

(٤) رواه أبو داود (٢١٣٤) ، والترمذى (١١٤٠) ، وابن ماجه (١٩٧١) ، والدارمى ، كتاب النكاح ص ٥٤٠ ، وأحمد : ١٤٤/٦ عن عائشة .

وكان إذا أراد سفرًا حَكَمَ بينهنَّ القرعة ، فأَيَّتَهُنَّ خرج
سهمها سافر بها ، وإنما فعل ذلك دفعاً لوغر الصدور ،
وترضية للجميع .



● الحكمة فى إباحة التعدد :

إنَّ الإسلام هو كلمة الله الأخيرة التى ختم بها
الرسالات ، لهذا جاءت بشريعة عامة خالدة ، تتسع
للأقطار كلها ، وللأعصار قاطبة ، وللناس جميعاً .

إنه لا يُشرَّع للحَضَرى ويغفل البدوى ، ولا للأقاليم
الباردة وينسى الحارة ، أو العكس ، ولا لعصر خاص
مهملاً بقية العصور والأجيال .

إنه يقدِّر ضرورة الأفراد ، وضرورة الجماعات .

فمن الناس مَنْ يكون قوى الرغبة فى النسل ، ولكنه
رُزق بزوجة لا تنجب ، لعقم أو مرض أو غيره ، أفلا
يكون أكرم لها ، وأفضل له ، أن يتزوج عليها مَنْ تحقق له
رغبته ، مع بقاء الأولى ، وضمان حقوقها ؟

ومن الرجال مَنْ يكون قوى الغريزة ، نائر الشهوة ،

ولكنه رَزَقَ بزوجة قليلة الرغبة فى الرجال ، أو ذات مرض ،
أو تطول عندها فترة الحيض أو نحو ذلك ، فهى لا تُشبع
نهم غريزته ، ولا تَمَلَأ عينه المتطلعة إلى هذه وتلك ،
والرجل لا يستطيع الصبر كثيراً عن النساء ، أفلا يُباح له
أن يتزوج بأخرى حليلة ، بدلاً من أن يبحث عنها خليفة ؟
أو بدلاً من أن يُطَلَّق الأولى ؟

وقد يكون عدد النساء الصالحات للزواج أكثر من عدد
الرجال القادرين عليه ، وخاصة فى أعقاب الحروب التى
تلتهم صفوة الرجال والشباب ، وهناك تكون مصلحة
المجتمع ، ومصلحة النساء أنفسهن فى أن يكنَّ ضرائر ،
بدلاً من أن يعيشن العمر كله عوانس محرومات من الحياة
الزوجية ، وما فيها من سكون ومودة وإحسان ، ومن
نعمة الأمومة ، ونداء الفطرة فى ثناياهن يدعو إليها .

إنها إحدى طرائق ثلاث ، أمام هؤلاء الزائدات عن
عدد الرجال القادرين على الزواج ، لا طريقة غيرهن :

١ - فإما أن يقضين العمر كله فى مرارة الحرمان من
حياة الزوجية والأمومة ، وهى عقوبة قاسية لهؤلاء ، وهنَّ
لم يقترفن جُرمًا .

٢ - وإما أن يُرَخَى لهنّ العنان ، ليركضن وراء شهواتهن ويرضين أن يكنّ أدوات لهو لعبث الرجال المفسدين ، الذين يأكلونهنّ لحماً ويرمونهنّ عظماً ، بعد أن تذهب نضرتهم وشبابهن ، ناهيك بما قد يترتب على ذلك من إتيانهنّ بأطفال غير شرعيين (أولاد حرام) ، وكثرة عدد اللُّقطاء المحرومين من الحقوق المادية والمعنوية ، ليكونوا عالة على المجتمع ، وأداة هدم فيه وإفساد .

٣ - وإما أن يباح لهنّ الزواج برجل متزوج قادر على النفقة والإحصان ، واثق من نفسه بالعدل ، كما أمر الله تعالى .

ولا ريب أن هذه الطريقة الأخيرة هي الحل العادل الأمثل ، والبلسم الشافى . وذلك هو ما حكم به الإسلام : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (١) .



(١) المائة : ٥٠

● التعدد نظام أخلاقى إنسانى :

إنَّ نظام التعدد - كما شرعه الإسلام - نظام أخلاقى إنسانى .

أما أنه أخلاقى . . فلأنه لا يسمح للرجل أن يتصل بأى امرأة شاء ، وفى أى وقت شاء .

إنه لا يجوز له أن يتصل بأكثر من ثلاث نساء زيادة عن زوجته ، ولا يجوز له أن يتصل بواحدة منهن سراً ، بل لا بد من إجراء العقد وإعلانه ولو بين نفر محدود ، ولا بد من أن يعلم أولياء المرأة بهذا الاتصال المشروع ، ويوافقوا عليه ، أو أن لا يُبدوا عليه اعتراضاً ، ولا بد من تسجيله - بحسب التنظيم الحديث - فى محكمة مخصصة لعقود الزواج ، ويُستَحَب أن يولم الرجل عليه ، وأن يدعو لذلك أصدقاؤه ، وأن يضرب له الدفوف (الموسيقى) مبالغة فى الفرح والإكرام .

وأما أنه إنسانى . . فلأنه يخفف الرجل به من أعباء المجتمع بإيواء امرأة لا زوج لها ، ونقلها إلى مصاف الزوجات المصونات المحصنات .